# البحر الاحمر والجيوستراتيجيا السعودية

لم يعد البحر الأحمر في المنظور السعودي مجرد قناة مائية لمرور السفن التجارية أو ممر لتصدير واستيراد البضائع من قارات العالم، بل أصبح مشروعًا سياحيًا، بما يضفي عليه أهمية اقتصادية استثنائية، وهو أيضًا ميدان مواجهة محتدمة بين قوى اقليمية ودولية، وهذا يضفي عليه أهمية جيواستراتيجية..

تم ادخال البحر الأحمر في "رؤية السعودية 2030" على أساس استغلال الموارد الطبيعية والفرص السياحية الكامنة في المناطق المتاخمة لسواحل البحر. كانت شهية ولي العهد محمد بن سلمان لافتتاح مشاريع سياحية بخلفية تجارية أشبه بمدمّرة متوحّشة تجرف كل ما يعترض طريقها من أملاك وأرزاق وأرواح، فلا يجب أن يقف أحد أمام طموحاته المجنونة.

في 31 يوليو 2017 أعلن عن أكبر مشروع سياحي حمل إسم البحر الأحمر، وتم افتتاحه في 9 أكتوبر 2023م، بمساحة إجمالية بلغت حوالي 28 ألف كيلو متر مربع ويتضمن، نظريًا، أكثر من 90 جزيرة طبيعية وما يقارب من 50 بركان خامد بين منطقتي أملج والوجه. السيّاح من خارج المملكة ليسوا بحاجة إلى تأشيرة دخول حيث أن الأنظمة المطبقة في المشروع تختلف عن الأنظمة المعمول بها في السعودية.

يفترض أن يتم استكمال العمل في المشروع في عام 2030 على أن يتألف من 50 فندقًا وحوالي 1300 عقارًا سكنيًا موزعًا على 22 جزيرة وستة مواقع داخلية، كما ستضم مرسى، ومرافق ترفيه واستجمام.

في مايو 2018 أُدرج مشروع البحر الأحمر كشركة مساهمة مغلقة تحت مسمى "شركة البحر الأحمر للتطوير"، وفي 2022 تغيّر المسمى إلى شركة البحر الأحمر الدولية، ويرأس مجلس ادارتها محمد بن سلمان، ومع ذلك تصنّف على أنها شركة مستقلة تُعنى بتطوير المشروع، وهي أحد المشاريع الكبرى والمملوكة بالكامل

لصندوق الاستثمارات العامة، ويرأس مجلس إدارته محمد بن سلمان، ورئيسها التنفيذي "جون باغانو" المدير التنفيذي للتطوير السابق لمجموعة كناري وارف لندن.

هذا المشروع، شأن مشاريع سياحية أخرى، تندرج في سياق تنويع مصادر الدخل غير النفطية للإقتصاد الوطني. وكما في بقية المشاريع السياحية، فإن هذا المشروع يفترض أن يوفر 70 ألف فرصة عمل، بمساهمة مالية قدرت بـ 5.3 مليار دولار.

اختيار الموقع مبني على تقديرات مرتبطة بدرجة الحرارة والبيئة الطبيعية والموقع الجغرافي، وهي أشبه بغرداقه سعودية، حيث يتسنى للزوّار الاقامة في منطقة بحرية تتمتع بمحميات طبيعة واستكشاف تنوع الحياة النباتية والحيوانية في المنطقة. ويتطلع القائمون على المشروع الى جذب مليون سائح سنويًا.

ما تخفيفه وثائق المشروع هو المساحة الهائلة من الأراضي والأملاك التي كانت عرضة لسطو ولي العهد وفريقه من أجل إقامة مشاريعه السياحية. فقد تعرّضت قرى ومناطق واسعة للتجريف والتهجير السكاني من أجل إقامة المشاريع السياحية التي تحوّلت إلى ممتلكات خاصة لولي العهد. فلم يعد بالإمكان الفصل بين المال العام والمال الخاص في ظل احتكار شديد للقرار السياسي والاقتصادي، وانحصار السلطة في دائرة مغلقة.

ما قام به محمد بن سلمان وفريقه الاستثماري هو تغيير أسماء المناطق والمواقع التي صودرت من أصحابها الاصليين، وأطلق عليها أسماء سياحية حتى لم تعد مدرجة في السجلات الرسمية أو وثائق حفظ المملتكات في المراكز البلدية وغيرها..في الواقع تجري عملية محو آثار سابقة واحلال آثار جديدة مقطوعة الصلة عن الماضي، عبر انشاء أبراج سكنية، وطرق سريعة، وأسواق، ومطارات، ومنتجعات سياحية وفنادق ومطاعم وملاعب ومدن ألعاب وفيلل فاخرة ومشاتل وغيرها، لتظهر وكأنها مدن حديثة نشأت في مناطق خالية من أهلها وأصحابها...

**البحر الأحمر..التحدي الأمني والعسكري**

إن المنظار الاستثماري للبحر الأحمر شجّع محمد بن سلمان وفريقه من المستشارين المطيعين على خرق كل عرف وقانون وأوضاع اجتماعية وسكانية قائمة. إن عدسة

الاستثمار التي ينظر من خلالها محمد بن سلمان إلى البحر الأحمر لم تستوعب بقية الزوايا الأخرى ذات الأبعاد الجيوسياسية والاستراتيجية، إذ أن التركيز على البعد الاقتصادي للبحر الأحمر وإغفال الأبعاد الأخرى ينطوي على أخطار مستقبلية على استقرار المملكة والمنطقة عامة. فمن كان يخطر في باله أن تتدحرج الأوضاع في البحور الواقعة في المنطقة العربية: الأبيض، والأحمر، والعرب وتتحول إلى مسارح عمليات حربية لها تأثيراتها المباشرة والخطيرة على 70 في المائة من التجارة بين الغرب والشرق.

إن امتلاك السعودية رؤية اقتصادية وسياحية للبحر الأحمر كشف عن قصور استراتيجي، فقد بدا واضحًا أنها تعمل مايكرويًا في سياقات زمنية ومكانية محدودة. فالسعودية قد تملك رؤية سياحية للبحر الأحمر، ولكن هذه الرؤية لم تتحوّل إلى استراتيجية فيما أثبتت تداعيات طوفان الأقصى أن المنطقة والعالم برمته يشهدان تحوّلات بنيوية واستراتيجية كبرى، وتتطلب وضع خطط بديلة لمستقبل المنطقة الأمن الاقليمي فيها.

إن المخيال السياحي لدى محمد بن سلمان إزاء البحر الأحمر تتعارض مع الديناميكات الاقليمية والدولية، وأن المشارع الاستثمارية المدرجة في إطار رؤية 2030 لم تنظر في اليوم الذي يتحوّل فيه البحر الأحمر إلى مسرح عمليات عسكرية بين قوى دولية تزعم بأنها حارسة لأمن البحار ومهيمنة عليها، وبين قوى إقليمية أصبحت في صدارة المعادلة الجيوستراتيجية للبحر الأحمر وبحر العرب، بل تقترب لأن تكون قوة مشاركة في الاستقرار البحري في المتوسط. من الواضح، أن مشاريع ابن سلمان السياحية تستند على رؤية مثالية للبحر الأحمر، وتفترض أن هدوءًا عامًا سوف يسود المنطقة بما يسمح لمشاريع سياحية عملاقة أن تحقق نجاحًا باهرًا. في الواقع، هذه المنطقة لم تشهد استقرارًا منذ عقود، وأن البحر الأحمر الذي توهّمت قوى اقليمية ودولية بأنه بمنأى عن الصراع على أساس أنه محكوم بقوى وازنة في المنطقة مثل مصر والسعودية، هو ليس كذلك، ولن يكون في المستقبل القريب. إن تجزئة الأمن الاقليمي الذي اعتمدته السعودية لسنوات طويلة بدأ يخرج بعض آثاره السلبية الخطيرة على أمن البلدان المطلة والقريبة من البحر الأحمر وعلى اقتصاديات المنطقة والعالم، وقد لحظنا الارتفاع الجنوني لبوليصات تأمين السفن، وأسعار المواد المستوردة، ولا سيما مواد البناء وغيرها بسبب التوترات المتصاعدة في بحر العرب والبحر الأحمر..

لا شك أن مشاريع رؤية 2030 مبنية على تصور لدى الرياض حول البحر الأحمر والمنطقة ومستقبلها والفرص الافتراضية لربط المملكة بقارات العالم سياحيًا واستثماريًا. إن رؤية السعودية عن البحر الأحمر ليست مفصولة عن رؤيتها لمجمل مشاريعها الاستثمارية في المنطقة المطلة على البحر الأحمر بما في ذلك مشروع نيوم بكامل حمولته السياحية والمعمارية ولا سيما مدينة ذا لاين الخيالية. ولذلك، عملت فرق تنفيذ المشاريع على أساس استقرار إقليمي افتراضي والتخفيف من مصادر التوتر والاحتكاك العسكري في شعاع المنطقة الممتدة من خليج عدن وباب المندب إلى البحر الأحمر باتجاه فلسطين المحتلة.

وفي حين بنى محمد بن سلمان الرؤية الاقتصادية على أساس منطقة مستقرة لضمان استدامتها ونجاحها، ولكن التطوّرات اللاحقة خصوصًا بعد طوفان الأقصى كشفت عن عقم مثل هذه الرؤية، لأن ثمة عوامل أخرى مسؤولة عن الاستقرار في المنطقة لم تدخل في حسابات صانع الرؤية. إن تكديس المشاريع السياحية على طول ساحل البحر الأحمر، ولا سيما الشمالي منه، يعني وضع المشاريع قاطبة تحت رحمة عواصف من الأزمات المنظورة وغير المنظورة. وقد حملت الحرب على غزة رسالة واضحة بأن كل البحار، بوصفها قنوات لنشاطات تجارية وخطوط إمداد للكيان الاسرائيلي أصبحت في قلب الصراع.

إن زيادة حجم التسليح وتسريع وتيرته بهدف تحسين القدرات الدفاعية وتعزيزها في الجو والبحر غير كافية لضمان أمن المملكة السعودية واستقرارها، في ظل أزمات عميقة في علاقاتها مع الدول المجاورة، وهي دول منخرطة في الصراع الدائر في المنطقة وفي مواجهة الولايات المتحدة والكيان الاسرائيلي وهما الشريكان الاستراتيجيان للمملكة السعودية الآن وفي المستقبل، ما لم تقدم الرياض على التفافة راديكالية في علاقاتها مع الدول الاقليمية من أجل منع انزلاق الحرب الى داخل حدودها، وقد تطاول منشآتها الحيوية كما حصل في عام 2019. فثمة حاجة استراتيجية للتنسيق السياسي والانفتاح على دول المنطقة يبدأ من اليمن وينتهي بطهران ويمر بدمشق وبغداد وبيروت. إن فشل السعودية في السنوات السالفة في توفير شبكة أمان أمنية وسياسية واستراتيجية تقوم على تصفير حقيقي لمشاكلها مع الدول المجاورة والدول المطلة على المياه الدولية من الخليج الى بحر العرب الى البحر الأحمر عكس قصورًا في رؤية صناع السياسة في المملكة تعويلًا على الشراكة

الاستراتيجية مع الولايات المتحدة والتي أثبتت في أكثر من مناسبة أن هذه الشراكة ليست كافية لصنع استراتيجية أمان شاملة للمملكة.

لناحية البحر الأحمر، الذي يستقطب اليوم حصة الأسد من الاستثمار السياحي السعودي، حيث خصص محمد بن سلمان موازنات ضخمة بمئات المليارات من الدولارات لتشييد بنية تحتية لمشاريع رؤية 2030 على سواحل البحر ومن بينها مدينة نيوم الخيالية إلى جانب منتجعات مشروع البحر الأحمر، ومدينة تزلج، ومشاريع بحرية طبيعية، وتحديث ميناء جدة وميناء الملك فهد الصناعي في ينبع، وتنفيذ خطط توسيع وزيادة الطاقة الانتاجية للنفط من خلال تطوير خط الأنابيب بترولاين الذي يربط حقول بقيق بمحطة ينبع، والذي يعود الى سبعينيات القرن الماضي حيث قررت الحكومة السعودية مد خطوط أنابيب النفط من الشرقية الى الساحل الغربي من البلاد بهدف تفادي الأخطار المحدقة بعمليات التصدير عبر الخليج والذي شهد حرب سفن خلال الحرب العراقية الايرانية في الفترة ما بين 1980 - 1988. وهذا المشروع "خط الأنابيب" يمتد على طويل 1200 كيلومتر، لينقل النفط الخام من بقيق الى مصفاة ينبع على ساحل البحر الأحمر.

إن تصعيد أهمية "بترولاين" يعني شيئًا واحدًا أن ما حاولت المملكة السعودية تفاديه في العقود الماضية بات عليها أن تواجهه في مكان آخر، فالخطر ليس محصورًا في الشرق، أي ايران، وإن ثمة أخطارًا غير منظورة يجب مواجهتها، وأن هذه المنطقة الساخنة تضم لاعبين جددًا تتعاظم قدراتهم، ولديهم قدرات على تغيير معادلات أو الدخول كمؤثرين فيها.

في غضون تصاعد الأخطار الأمنية في منطقة البحر الأحمر، تمّ تعيين اللواء الركن شايع بن سالم الودعاني مديرًا عامًا لحرس الحدود في العام 1445هـ/2024، بما يشمل الحدود البحرية، وأيضًا تعيينه عضوًا في مجلس إدارة الهيئة السعودية للبحر الأحمر التي تأسست عام 2021 لتنظيم السياحة البحرية الساحلية. ويتولى رئاسة مجلس إدارة الهيئة أحمد الخطيب، وزير السياحة وأحد أذرع ابن سلمان ورفيقه في صفقاته الخارجية، ويضم المجلس عددًا من الأمراء مثل عبدالعزيز بن تركي الفيصل آل سعود وزير الرياضة، وبدر بن عبدالله بن فرحان آل سعود وزير الثقافة، عضو المجلس وآخرين من المسؤولين عن مشاريع سياحية مثل نظمى النصر، الرئيس

التنفيذي لشركة نيوم، وجون باغانو، الرئيس التنفيذي لشركة البحر الأحمر الدولية وشركة أمالا، وهو مقرّب من ابن سلمان أيضًا ويدير بعض مصالحه.

وتهدف الهيئة السعودية للبحر الأحمر بحسب ماورد في صفحتها الرسمية على الشبكة لتمكين اقتصاد سياحي مثمر من خلال ساحل البحر الأحمر، وصميمها الاستدامة وتسهيل رحلة المستفيدين من ممارسي أنشطة السياحة الساحلية، والمستثمرين، والمشغلين؛ وذلك عبر الحلول التقنية والبنية التحتية عالية المعايير، والحوكمة الانسيابية، والتشريعات الواضحة، بالإضافة إلى تمكين القدرات البشرية، مع ضمان حماية البيئة وتجددها. وحدّدت الهيئة مهمات محددة من بينها:

"تشجيع وجذب الاستثمار في الأنشطة الملاحية والبحرية السياحية، وتقديم المساندة الإدارية والفنية والاستشارية للمستثمرين بما في ذلك المنشآت الصغيرة والمتوسطة". و"تحديد المواقع والمسارات لممارسة الأنشطة الملاحية والبحرية السياحية في النطاق الجغرافي وتطويرها وتحديثها"، و"تشجيع وتسويق ممارسة الأنشطة الملاحية والبحرية السياحية لجذب الممارسين".

تجدر الإشارة إلى أن الودعاني شارك في مفاوضات عالية المستوى لبحث أمن الحدود الدولية مع الدول المجاورة للمملكة، الأمر الذي يهبه أهمية استثنائية في مرحلة بالغة الحساسية. وفيما تتركز جهود الودعاني على أمن البحر الأحمر لأسباب اقتصادية وسياحية واستراتيجية، فقد أصبح الأمن القومي السعودي متوقفًا على استقرار الأمن في البحر الأحمر، إذ لا يمكن لمصالح مضمونة في هذه المنطقة ما لم تنجح السعودية في تقديم تنازلات جديّة لدول الجوار القادرة اليوم، كما ثبت بالتجربة، على إرباك الوضع الأمني الإقليمي في حال بقيت مصالحها مهدّدة، ولا سيما اليمن التي أصبحت لاعبًا إقليميًا فاعلًا ولديه القوة الكافية لأن تبعث برسائل قوية الدلالة على أنها لن تسكت على التهديدات التي تتعرض لها نتيجة الحصار والاعتداءات العسكرية المتقطعة وحرمانها من التمتع بمواردها الطبيعية أسوة ببقية الدول، أو ممارسة التجارة البينية وفق القواعد المعمول بها عالميًا..

ربما لم تواجه السعودية خلال عدوانها على اليمن في الفترة ما بين مارس 2015 - فبراير 2024 تحديًا في البحر، وهي التي ضربت مع الامارات والولايات المتحدة حصارًا بحريًا خانقًا على اليمن، ولكن موازين القوى تبدّلت منذ الهدنة في عام 2022،

وتجلت بعد انخراط اليمن في عمليات الاسناد والمشاغلة لمقاومة غزة عقب طوفان الأقصى. فقد قررت قوات صنعاء الانخراط في مهاجمة سفن الشحن التجارية المتوجهة إلى الكيان الاسرائيلي كجزء من التزامها القومي والانساني والأخلاقي إلى جانب غزة. وقد نجحت قوات صنعاء في إلحاق أضرار كبيرة في السفن الداعمة للكيان الاسرائيلي، وهذا ما اعترف به القائد المشرف على عملية أسبيدس التابعة للاتحاد الأوروبي، الأميرال فاسيليوس جريباريس في 30 ابريل 2024، إنه "منذ إطلاق عملية أسبيدس في 19 فبراير 2024 حتى الآن، ظل مستوى التهديد على حاله".

في النتائج، تسببت الهجمات اليمنية بالصواريخ والمسيرات على السفن التجارية التابعة لشركات اسرائيلية أو تلك التي تتعامل مع الكيان الاسرائيلي في انخفاض الإيرادات المصرية من قناة السويس بنحو 50٪ من يناير إلى أواخر فبراير 2024. وتشير تقديرات الأونكتاد إلى أن حجم التجارة عبر قناة السويس انخفضت بنسبة 42٪ خلال نوفمبر وديسمبر 2023، ما أدى لارتفاع تكلفة الاستيراد وتكلفة الإنتاج، فضلاً عن انخفاض مستوى الإيرادات لعدة دول في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مثل الأردن ولبنان، فتراجعت إيرادات قطاع السياحة، وإيرادات قناة السويس لمصر. ويأتي ذلك في ظل ارتفاع الديون والتضخم في العديد من دول منطقة الشرق الأوسط، وهو ما انعكس في نمو ضعيف يصل لنحو 2% في عام 2023، ويتوقع صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن ينمو الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنسبة 2.9% في عام 2024، وهو أقل عما توقعه الصندوق في أكتوبر قبل بدء العدوان الاسرائيلي على غزة. وقال صندوق النقد الدولي، إن صادرات الأردن وارداته انخفضت عبر ميناء العقبة إلى النصف تقريبًا بحلول نهاية فبراير 2024، بسبب الاضطرابات التي تشهدها موانئ البحر الأحمر منذ نوفمبر 2023. فضلاً عن ذلك، ومع تركيز العمليات البحرية الدولية الآن على جنوب البحر الأحمر، فإن أعمال القرصنة تزايدت قبالة القرن الأفريقي، وقد تفاقمت بسبب الاضطرابات في الصومال.

ويشكل التهريب مصدرًا آخر لعدم الاستقرار في البحر الأحمر حيث تعمل السودان ومصر على ملاحقة شبكات التهريب للمواشي والبضائع غير الشرعية مثل الأسلحة.

ووفقاً لتقرير للأمم المتحدة لعام 2023، هناك شبكة لتهريب الأسلحة الى الصومال والسودان، الى جانب تجارة المخدرات التي تعتمد على النقل البحري بالتعاون مع مسؤولين كبار في دول المنطقة في السعودية والسودان ومصر والأردن عبر موانىء العقبة وضبا وجدة.

**الاستراتيجية الواقعية**

من الخطأ الاعتقاد بأن وقف العدوان الاسرائيلي على قطاع غزة سوف يؤدي الى توقف العمليات العسكرية اليمنية في البحر الأحمر، وتاليًا التهديدات الأمنية في عموم البحار الاقليمية. نقول ذلك لأننا أمام مشهد جديد لا يمكن اغفاله، فاليمن الذي نجح في تحطيم الحصار منذ انخراطه المباشر في جبهات الاسناد لمقاومة غزة وصمود أهلها لن يقبل الانسحاب إلى معاقله التقليدية. وثانيًا، وهذا الأهم، أن اليمن يطالب تحالف العدوان بقيادة السعودية والامارات بدين ثقيل نتيجة الأضرار الفادحة التي لحقت بالبنية التحتية لليمن وباقتصاده وأمنه، وعملته، وقبل ذلك مواطنيه خلال ثمان سنوات من العدوان على الأراضي اليمنية. وعليه، فإن اليمنيين بعد أن وضعوا أقدامهم في مواجهة مع الولايات المتحدة لن يعيدوها إلى الوراء، كيف وقد حصلوا على أدلة دامغة على ضلوع السعودية والبحرين بالسماح للطائرات العسكرية باستخدام قواعدها العسكرية وأجوائها من أجل مهاجمة اليمن والاعتداء على سيادته من قبل طائرات أميركية وبريطانية..

ثمة استحقاقات مهمة تدفع أنصار الله والجيش اليمني الى مواصلة جني مكاسب من الانخراط في العمليات الحربية، فقد نجحوا في كسر الحصار، وباتوا هم أمراء بحر العرب ولاعبين أساسيين في أمن البحر الأحمر، ولا يمكن التفريط في هذه المكاسب بسهولة، كيف وباتوا يمتلكون أدوات تغيير المعادلات والدخول في لعبة التوازنات. من هذا المنظور، فإن وقف إطلاق النار في غزة لن يكون حاسمًا في حل المشاكل الأمنية في البحر الأحمر أو ضمان الاستقرار الطويل الأمد في المنطقة. ونظرًا للمصادر والدوافع المختلفة لانعدام الأمن، فإن سياسة المملكة السعودية التي تركز على الاقتصاد ليست كافية لتأمين المنطقة، والمملكة بعيدة كل البعد عن تنفيذ استراتيجية شاملة للبحر الأحمر لمعالجة القضايا الاقتصادية والأمنية. وعليه، فإن

التطورات الحديثة تؤكد الحاجة إلى تفاهمات مع القوى الاقليمية، ومع اليمن وايران على وجه الخصوص، لأن من غير الممكن ضمان أمن المملكة وحرمان اليمن أو ايران وغيرهما منه ولا سيما في أبعاده الاقتصادية والاجتماعية والمالية والأمنية..